

البنك عقد مؤتمر المستثمرين لنهاية العام 2025

سامي محفوظ: «الخليج» حقق أداءً قوياً مدعوماً بالتشغيل

عقد بنك الخليج، الخميس الماضي، مؤتمراً للمستثمرين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك لعام 2025. وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل EFG Hermes وقدمه كل من: سامي محفوظ - الرئيس التنفيذي لبنك الخليج بالوكالة، وديفيد تشالينور - رئيس المديرين الماليين، وأدار الحوار دلال الدوسري - رئيسة علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

استعرض الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج سامي محفوظ - خلال المؤتمر الذي قدمه البنك للمستثمرين بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية ولمحة موجزة عن المركز العام لبنك الخليج لعام 2025، حيث قال: «استمرت التحديات في البيئة التشغيلية خلال العام 2025 على المستوى العالمي، متأثرة بالتوترات الجيوسياسية والتهديدات الجرمية وحالة عدم الاستقرار. وعلى الصعيد المحلي، شهدت الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت مؤشرات تحسن، مدعومة بالإصلاحات المالية وتجدد النشاط التنموي، حيث أسهم إقرار قانون الدين العام والتقدم المحرز في قانون التمويل العقاري والإسكاني، وزيادة الإنفاق الحكومي على تمويل المشاريع ذات رؤوس الأموال الضخمة في تعزيز الزخم الاقتصادي المحلي». وأضاف محفوظ: «حقق بنك الخليج أداءً قوياً مع مواصلة تعزيز منصفته التشغيلية. وخلال هذا العام، اختتمنا استراتيجيةنا الخمسية لعام 2025، حيث أنجزنا عدداً من المبادرات الأساسية المهمة، وشملت التحول الرقمي في الخدمات المصرفية الأساسية، وتعزيز القدرات الرقمية والقنوات المصرفية المتعددة، إضافة إلى استمرارية التوسع في ذراعنا



سامي محفوظ



دلال الدوسري



ديفيد تشالينور

يعادل تقريباً 4 إلى 5 نقاط أساس للهامش».

نمو القروض

عندما سُئل عن نمو محفظة القروض، أضاف تشالينور: «شهدت محفظة القروض نمواً قوياً جداً بحوالي 150 مليون د.ك. في الربع الرابع، مما رفع نسبة النمو لكامل العام إلى 7%، وكنا قد توقعنا في بداية العام تحقيق نمواً في متوسط خانة الأحاد تقريباً وقد تمكنا بالفعل من تحقيق ذلك بشكل مريح».

كان النمو خلال هذا العام مدفوعاً بشكل أساسي من قطاع الشركات، ولم يكن الربع الرابع استثناءً على ذلك. أما بالنسبة لقطاع الأفراد، فلا تزال بيئة النمو تشكل تحدياً بالنسبة لنا، وعلى الرغم من أنه من المتوقع تحسن الأوضاع في حال انخفاض أسعار الفائدة المرجعية بشكل أكبر في عام 2026. وبالنظر إلى عام 2026، أتوقع أن يواصل قطاع الشركات نموه القوي بنفس الزخم مع التحسن في قطاع الأفراد. أعتقد أنه سيكون ممكناً لنا تحقيق النمو في القروض في خانة

هامش الربح

صرح ديفيد تشالينور - رئيس المديرين الماليين، خلال تعليقه على هامش الفائدة والتوقعات في ظل خفض أسعار الفائدة: «لقد ذكرت في لقاء الربع الثالث أن التوقعات تُرجح انخفاض هامش الفائدة، وقد شهدنا خلال الربع الرابع بالفعل تراجع الهامش بمقدار 4 نقاط أساس عندما تم خفض أسعار الفائدة المرجعية بين سبتمبر وديسمبر، مما أدى إلى إعادة تسعير الأصول لقطاع الشركات وبالتالي انخفاض عوائد الفائدة. وبالنظر إلى عام 2026، فإن أكبر عامل سلبي محتمل على الهامش يتمثل في خفض إضافي لأسعار الفائدة المرجعية، ويُقدر أثر التخفيض بمقدار 25 نقطة أساس بحوالي 3,3 ملايين د.ك. على صافي دخل الفائدة، وهو ما

الأوضاع الاقتصادية في الكويت شهدت مؤشرات تحسن مدعومة بالإصلاحات والنشاط التنموي

أطلقنا استراتيجيتنا الخمسية الجديدة 2030 لتعزيز مكانتنا في السوق ودعم النمو المستدام

ديفيد تشالينور: محفظة القروض شهدت نمواً قوياً بـ 150 مليون دينار في الربع الرابع ما رفع نسبة النمو لكامل العام إلى 7%

2% نمو إجمالي المصروفات التشغيلية للسنة كاملة.. وأدنى نمو في التكاليف يشهده البنك منذ 2020

المصروفات التشغيلية بنسبة 2% فقط للسنة كاملة، وهو أدنى نمو في التكاليف يشهده البنك منذ عام 2020. وقد تحقق ذلك على الرغم من التكاليف الإضافية المتعلقة بكل من عملية التحول الإسلامي والاندماج المحتمل، إلى جانب زيادة بنسبة 8% في تكاليف الاستهلاك المرتبط باستكمال مشروع التحول الرقمي لدى البنك في السنوات السابقة. وعند النظر إلى نسبة التكلفة إلى الدخل في الربع الرابع، فقد بلغت 47,1%، وهي أدنى نسبة يتم تسجيلها للفترة المرحلية خلال 2025، ولكن، وعلى أساس سنوي، فقد بلغت النسبة 49,9%، أي زيادة وقدرها 3,5% عن عام 2024. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى انخفاض الدخل التشغيلي بنسبة 5% مدفوعاً في المقام الأول بإعادة تسعير الأصول. وبالنظر إلى المستقبل، أتوقع استمرار التحسن في تكاليف التشغيل الاعتيادية وإمكان إدارتها بشكل جيد، كما أتوقع كذلك أن نشهد زيادة تدريجية في تكاليف عملية التحول إلى مصرف إسلامي وتكاليف الاندماج المحتمل».

الإحاد المرتفعة لعام 2026». كما علق تشالينور على جودة الأصول وتكاليف الائتمان: «انخفضت تكاليف الائتمان منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة 15% مقارنة بالعام الماضي. وعند تقسيم هذه التكاليف بين قطاعي الأفراد والشركات، وجدنا أن هذه التكاليف في قطاع الأفراد كانت مستقرة نسبياً مقارنة بالعام الماضي بينما انخفضت التكاليف للشركات بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض المخصصات المحددة وكذلك ارتفاع عمليات استرداد القروض. واستمرت نسبة قروض المرحلة الثانية في الانخفاض في الربع الرابع لتصل الآن إلى 2,7% فقط. كما تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة لدينا في الربع الرابع لتصل إلى مستوى متخفض بلغ فقط 1,1%. وبالنسبة لعام 2026، نتوقع أن تظل تكاليف الائتمان في قطاع الشركات عند مستوياتها المنخفضة وأن تبدأ تكلفة الائتمان في قطاع الأفراد في العودة لمستوياتها الطبيعية لتقارب المستويات السابقة». وفيما يتعلق بالتكاليف والمصروفات التشغيلية، قال تشالينور: «نم إجمالي

التحول إلى بنك متوافق مع الشريعة

مشاركة بين الأبرار للتطبيق الفعلي بما يشمل كل من العمليات والشؤون القانونية، والمجالات المرتبطة بالمنتجات. كما أننا نستثمر في تدريب الموظفين لبناء المهارات المطلوبة، ونعمل عن كثب مع شركائنا في مجال التكنولوجيا لضمان جوهريّة الأنظمة بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي».

عندما سُئل عن آخر المستجدات حول التحول إلى بنك متوافق مع أحكام آفاد محفوظ، «لقد واصلنا المضي قدماً في تحولنا الاستراتيجي لتصبح مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة ففي أعقاب الموافقة المبدئية الأخيرة من بنك الكويت المركزي لبدء أنشطة التحول المتوافق مع الشريعة، تمنا بوضع إطار حوكمة للتحول وتشكيل فرق عمل

الاندماج المحتمل

صرح سامي محفوظ خلال تعليقه على الاندماج المحتمل مع بنك وربة والإجراءات والجدول الزمني قائلاً: «لقد بدأنا بالفعل عملية الفحص التام للجهة، ونواصل تقييم الاندماج المحتمل مع بنك وربة. ويعمل حالياً

حول الثقافة المصرفية ضمن «لكن على دراية» «برقان» نظم ورشة عمل وجولة لطلبة «المتحدة الأمريكية»



حصة النقادة مع فريق برقان والطلبة خلال المحاضرة



دانة العصفور ملقبة محاضرة لطلبة

الشباب وإعدادهم لسوق العمل، انسجاماً مع استراتيجية الكويت في الاستثمار بجيل المستقبل ورؤية الكويت 2035». وجاءت الجولة وورشة العمل بهدف إثراء حوارات الطلاب المشاركين، وبحث المسارات المهنية المتنوعة المتاحة في المستقبل أمامهم في القطاع المصرفي، مع تسلط الضوء على العمل المصرفي على مبادرات البنك الداعمة للتطوير المهني المستمر، بما في ذلك فرص التعلم على مدار العام تماثياً مع خطط تمكين وتأهيل الموظفين، ومركز الابتكار «Burgan Lab» الذي يوفر بيئة تحفيزية لتجربة أحدث التقنيات في عالم الابتكار والتكنولوجيا، إلى جانب تعزيز ثقافة البنك الحاصل على شهادة «Great Place to Work»، والتي ترسخ على مبادئ المساواة وترتكز على صحة الموظفين ورفاهيتهم في المقام الأول.

استضاف بنك برقان طلبة المرحلة الثانوية من المدرسة المتحدة الأمريكية (AUS) في فرع الرئيسي، وذلك ضمن مبادرة «علمهم صغار»، إحدى مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك الموجهة إلى فئة الشباب. وشملت الزيارة الميدانية محاور عدة، منها تاريخ البنوك وتطور العمل المصرفي، والخدمات المصرفية الرقمية الحديثة، كيفية تجنب الاحتيال المالي، نبذة توعوية عن حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، بالتعاون مع البنوك المحلية، والتي تهدف لتعزيز الثقافة المالية لدى الشباب وتوسيع حقوقهم وواجباتهم المصرفية وترسيخ مفاهيم الأمان المالي.

كما تضمنت الورشة مسابقات تفاعلية بين الطلبة لاختبار معلوماتهم المصرفية بطريقة ممتعة ومحفزة، مما ساعد على دمج التعلم النظري بالتجربة العملية. وبهذه المناسبة، قالت حصة النقادة، مديرة أولى - التواصل الإعلامي والمسؤولية الاجتماعية في بنك برقان: «نفخر في بنك برقان بدعمنا المتواصل للقطاع التعليمي وجيل الشباب من خلال توفير منصات تعليمية وتدريبية على مدار العام، تساعدهم على تطوير مهاراتهم وبناء مستقبلهم المهني. وجاءت ورشة العمل والجولة التعريفية في الفرع الرئيسي لتمنح الطلبة فرصة للاطلاع عن قرب على بيئة العمل المصرفي وآلية العمليات اليومية داخل البنك، بما يثري معرفتهم هذه المبادرة ضمن التزام البنك مسؤوليته الاجتماعية وركائز الاستدامة تجاه تمكين



الطلبة وفريق بنك برقان في صورة جماعية أمام الفرع الرئيسي للبنك

خلال مشاركة «بوبيان» في المنتدى الدولي للتعاون الرقمي IDCF التوجيهي: التحول الرقمي يحول البنوك إلى منصات للنمو



عبدالله التوجيهي مستعرضاً تجربة «بوبيان» في التحول الرقمي ودعم الشركات الناشئة

تطوير حلول مصرفية رقمية تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، من خلال التسجيل الرقمي، والتمويل المرن، والخدمات المصرفية المعتمدة على واجهات برمجية (APIs)، بما يتيح لهذه الشركات الدخول إلى الاقتصاد الرقمي بسرعة وكفاءة، والمشاركة فيه كجزء من منظومة النمو، وليس فقط كمستفيدين من الخدمات. أكد التوجيهي أن الشركات مع شركات التكنولوجيا المالية تمثل أحد أهم الدروس المستفادة من رحلة التحول الرقمي، مشدداً على أن هذا التعاون لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لبناء نموذج مصرفي متقدم وقادر على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع. وأوضح أن البنوك اليوم لم تعد تكفي بدور المزدود التقليدي للخدمات، بل أصبحت تعمل كمنصات تبتكر منظومات متكاملة تجمع بين التمويل، والتكنولوجيا، والابتكار. تجمع بين القيمة مستدامة للاقتصاد الرقمي، ويعزز كفاءة الأداء التشغيلي، ويتيح تقديم حلول رقمية مبسطة وآمنة تلبي احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء.

أكد الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية في بنك بوبيان عبدالله التوجيهي، أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي لم يعد يقتصر على تطوير القنوات أو تبني حلول تقنية، بل أصبح نموذجاً للعمل المتكامل بهدف إعادة صياغة دور البنوك في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز قدرتها على التكيف والناشطة والشركات الصغيرة والمتوسطة شركاء، فاعلين في منظومة التطور للصناعة المالية في العالم. جاء ذلك خلال مشاركة التوجيهي في جلسة نقاشية بعنوان «الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية كعوامل مساعدة لاقتصاد رقمي يمتاز بالشمول»، ضمن فعاليات المنتدى الدولي للتعاون الرقمي - IDCF، الذي عُقد على هامش أعمال الجمعية العامة لمنظمة التعاون الرقمي (DCO)، بمشاركة نخبة من القيادات وصناع القرار وخبراء الاقتصاد الرقمي من مختلف دول العالم، لمناقشة أبرز التوجهات التي ترسم ملامح مستقبل الاقتصاد الرقمي.

وتطرق التوجيهي إلى البعد المؤسسي للتحول الرقمي، مؤكداً أن النجاح في هذا المسار يتطلب تغييراً في الثقافة التنظيمية والعملياتية، والاستثمار في فرق عمل مرنة، ودعمها مباشرة من القيادات، مع تحقيق توازن مدروس بين الابتكار، والمتطلبات التنظيمية، والضوابط وكفاءة.

وأوضح التوجيهي أن تجربة بنك بوبيان في التحول الرقمي انطلقت من قناعة راسخة بأن الرقمنة ليست مجرد أدوات أو واجهات تقنية، بل تحولاً استراتيجياً شاملاً يركز حول العميل، ويستند إلى رحلة رقمية متكاملة تربط بين الخدمات واتخاذ القرار، وتجربة الاستخدام بسلاسة وكفاءة. وأشار إلى أن هذا التحول يمكن «بوبيان» من